المحور الأول: الكتلة النقدية

أولا – تعريف الكتلة النقدية ومكوناتها

"تعرف الكتلة النقدية على انها : كافة أشكال النقود التي يحوزها مجتمع ما في فترة زمنية معينة"

يقصد بالكتلة النقدية money in circulation– money supply مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة والمصارف، وكذلك الودائع لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة، وبإضافة الودائع لأَجَل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية يتكوّن ما يسمى بالعرض النقدي.

ثانيا– مكونات الكتلة النقدية: يقسم الاقتصاديون هذا المفهوم إلى قسمين:

– الأول: وهو المفهوم الضيق للعرض النقدي أو ما يسمى بالكتلة النقدية بالمعنى الضيق، ويشار إليه في مصطلحات صندوق النقد الدولي بـ «M1»، ويتألف من مجموع الأوراق النقدية المصدرة والنقود المعدنية الموجودة خارج الخزينة، والمصارف، إضافة إلى الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي والمصارف المتخصصة.

– الثاني: وهو المفهوم الأوسع للعرض النقدي، ويشمل إضافة إلى ما أشير إليه بـ «2M»، ويضم M1 بالإضافة إلى الودائع لأَجَل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والصناديق المختلفة في الأسواق النقدية أو ما يشار إليه بـ «BM2».

وتجدر الإشارة إلى انه يتم ترتيب وتصنيف الكتلة النقدية في شكل مجمعات نقدية وهذا كالتالي:

ثالثا– تعريف المجاميع النقدية

–تعرف على أنها مجموعات متجانسة تصنف على أساس معيار ما,غير أن هذا الأخير قد اختلف فيه كثيرون, حيث نجد:

–التركيز على وظيفة النقود كوسيط للتبادل

–التركيز على وظيفة النقود كمستودع (مخزن) للقيمة.

رابعا مكونات المجاميع النقدية

1– الكتلة النقدية بالمعنى الضيق m1

تسمى المجموعة الأولى m1 المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق, أو وسائل الدفع الجاهزة

و هي ناتجة عن النظر للنقود كوسيط للتبادل ، ولهذا فالنقود وسيلة دفع تامة السيولة 3 ، وتتكون المتاحات النقدية من:

-الورق النقدي الموجود خارج الجهاز المصرفي و تسمى كذلك بالبنكنوت .

أو النقود المشتقة ، والتي تصدر في اغلب البلدان من طرف الخزينة ،وتوضع من طرف البنك المركزي في التداول، ويطلق على كل من الورق النقدي و النقود المساعدة اسم النقود الورقية .

-نقود الودائع.

2- الكتلة النقدية بالمعنى الواسع m2

تتضمن الكتلة النقدية m2 بالإضافة إلى m1 و ما يسمى بشبه النقود ، وهي تحتوي على الادخار الموجود لدى المؤسسة البنكية والخزينة فقط.

وقد سميت بشبه النقود لأنه يمكن أن تتحول وبدون خطر فقدان القيمة الرأسمالية إلى وسيلة دفع جاهزة, وهذا الادخار يتكون من1:

الودائع الادخارية الجارية - الودائع الادخارية بدفتر مصرفي - الودائع الادخارية بكشف حساب مصرفي-

الودائع القصيرة الأجل في البنوك و الخزينة، سندات الصندوق:

المطلب الثالث:سيولة الاقتصاد m4 ،: m3

ما يميز هذين المجموعين هو سيولتهما المنخفضة بالمقارنة مع شبه النقود ,لان تحويل بعض الأصول فيها إلى نقود يتطلب بيعها قبل حلول اجل استحقاقها ،وعملية البيع كما نعلم قد تعرض إلى أرباح أو خسارة رأسمالية حسب ظروف السوق ، ونجد هنا:

-1سيولة الاقتصاد 3 : Mوهي تتضمن بالاضافة إلى 2 Mمايلي 2:

-الادخار السائل والقصير الأجل لدى المتعاملين الماليين غير البنكيين ,

-اذونات الخزينة غير المتداولة ، وهي سندات تصدرها الخزينة ويكتتب فيها الجمهور ولا يمكن تحويلها إلى نقود إلا بحلول اجل استحقاقها ، وتقوم الخزينة عندئذ بتسديد مبلغها والفائدة المستحقة عليها .

-الودائع والأوراق المالية الأجنبية.

-2المجموع : M4 وهو يضم بالإضافة إلى m3 ما يلي 3:

-اذونات الخزينة المتداولة,

-أوراق الخزينة : سندات تصدرها المؤسسات بمبالغ متساوية . ويشتريها المتعاملون غير الماليين المقمين ,ويتم تداولها قبل تاريخ استحقاقها.

تحتوي كل من m3 و m4 على أصول قصيرة الأجل ، إلا أن ما يجب ذكره هو أنهما يختلفان من بلد إلى أخر ,وذلك حسب درجة تطور السوق المالي والنقدي ومدى الوعي المصرفي الذي يتمتع به الجمهور ، وأخيرا حجم وطبيعة الدخول الموزعة وما تجدر الإشارة إليه في هذا المبحث هو انه لا يوجد لحد الساعة مقياس أفضل أو امثل لعرض النقود، وان اختيار المجمع الذي تمثله يكون على أساس الهدف المتوخى من دراسته.

والشكل الموالي يظهر مكونات المجمعات النقدية

المحور الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر كمية النقد المتداولة التزاما للمؤسسات المصدر لها :البنك المركزي و البنوك التجارية (وكذلك الخزينة العمومية) ،اتجاه الوحدات الاقتصادية :مشروعات و عائلات ،و لكن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات (خلق النقد) لا يتم إلا بمقابل ،هذا المقابل لا يكون مصدره إلا العمليات الاقتصادية الحقيقية مثلا من في حيازته مبلغ نقدي (قانوني أو كتابي) يكون له حق على الاقتصاد أو بالأحرى ،على إنتاج هذا الاقتصاد.

-ومقابلات الكتلة النقدية ثلاثة أنواع هي:

1- القرض المقدم إلى الاقتصاد

ويمثل كل القروض التي تقدمها البنوك التجارية للمؤسسات و الأعوان و البنك المركزي للبنوك ،تقوم البنوك

التجارية بتقديم القروض ،على أساس المبلغ النقدية المودعة لديها إلى زبائنها ،و تقوم البنوك بمنح هذه القروض نظرا لعدم كفاية وسائل الدفع السائلة الأخرى :في حيازة الوحدات الاقتصادية لأداء مختلف عمليات الإنتاج و الاستهلاك.

فهذه القروض من شأنها إذن أن تزيد من كمية النقد المتداولة ،و في نفس الوقت نجد أن هذه القروض تغذي ودائع البنوك نفسها ،مما يمكنها من منح قروض أكثر وهكذا... فيقال إن القروض تخلق الودائع.

وهذه القروض تكون مباشرة (فتح حساب دائن) ،أو غير مباشرة بخصم كمبيالات أو أوراق تجارية أخرى .

هذا ويجب أن نشير إلى أن جزء من هذه القروض يمكن أن يتحول إلى نقد قانوني ،وذلك عندما تقوم البنوك التجارية بإعادة تمويلها لدى البنك المركزي باستعمال مختلف قنوات القرض التي يضعها هذا الأخير تحت تصرفها :اقتراض مباشر،إعادة خصم بعض الأوراق التجارية ،فيتغير و بالتالي،حجم و بنية الكتلة النقدية المتداولة .

2- القرض المقدم إلى الدولة(الخزينة العمومية):(

نعلم أن الخزينة العمومية هي التي تسير مال الدولة :فهي التي تقوم بتحصيل إيرادات الدولة و تمويل نفقاتها ،و لكن غالبا ما لا تتوصل إلى تغطية هذه النفقات بالإيرادات العادية ،المتكونة من الضرائب بشتى أنواعها ،و خاصة مع توسع نشاط الدولة و المؤسسات التي تتولى تمويل سير أعمالها ،فعلا يضاف إلى توسع نشاط الدولة المؤسسي قيامها بتحقيق مشاريع استثمارية عمومية و تقديم إعانات إلى الشركات الوطنية...ولذلك نجد في ميزانيات الدول الحديثة ،ليس فقط نفقات التسيير ،و لكن نجد كذلك نفقات الاستثمار .

وإذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية كل هذه النفقات فإنها تلجأ إلى البنك المركزي،كما تتوجه إلى البنوك التجارية ،وإلى الوحدات الاقتصادية (عائلات ومشروعات)لتزويدها بالموارد النقدية التي تحتاج إليها لسد العجز في ميزانية الدولة،وتشمل القروض المقدمة إلى الخزينة العمومية خاصة:

-التسبيقات المقدمة من طرف البنك المركزي.

-السندات التي تكتتبها المؤسسات المصرفية و المالية.

-السندات التي يكتتبها الجمهور (عائلات ومشروعات).(

ولكن القروض التي تتسبب في إصدار النقد أي في زيادة الكتلة النقدية هي المتمثلة في النوعين الأولين فحسب ،أما النوع الثالث فإنه يمول عن طريق الادخار أي بنقد موجود قبل الاكتتاب ،وبالتالي فهو لا يسبب في خلق نقد جديد

3- القرض المقدم إلى الخارج

يمثل الرصيد الصافي للبنك المركزي و البنوك التجارية على الخارج ،و هي تعكس الأثر المحاسبي لسعر

الصرف على المقابل بالعملة الوطنية وهي تضم:

أ-الذهب: في الأصل يستعمل الرصيد الذهبي لتغطية إصدار النقد القانوني ،و لكن نظرا لإهمال نظام قاعدة الذهب فقد تقلص هذا الدور إلى حد بعيد ،إذن فالذهب كغطاء الإصدار النقدي أصبح إستثناءا ببيع الذهب بالعملة الصعبة و تحويل هذه الأخيرة إلى العملة الوطنية.

ب-حقوق السحب الخاصة: هي عملة دولية وهمية اعتمدها صندوق النقد الدولي سنة 1969 كوحدة حسابية يتعامل بها مع الدول الأعضاء.

-يقوم صندوق النقد من خلالها بتقديم قروض للدول مقابل الحصة المساهم بها ثم تحول إلى العملة الوطنية للبلد المقترض.

ج-العملة الأجنبية:بجانب الرصيد الذهبي وحقوق السحب الخاصة نجد رصيد العملات الأجنبية ،و بشكل خاص عملات الاحتياطي الدولي أو السيولة الدولية.

إن رصيد العملات الأجنبية المعتبر هو ما يوجد في طرف الأصول من ميزانية البنك المركزي فقط لا تؤخذ في الحسبان العمليات بين البنوك التجارية وزبائنها غير المقمين.

-يؤثر رصيد العملات الأجنبية في إصدار النقد المحلي ،أي يؤثر في وسائل الدفع الداخلية.

-أما مصدر هذه العملات فيكون إما نتيجة تصدير سلع و خدمات وطنية إلى الخارج ،أو إثر توارد رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلد في شكل استثمار أو قروض ،و كذلك قبض فوائد رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج وعوائد اليد العاملة المهاجرة.

-